مجلّة المنصّة

مجلّةٌ سياساتيّةٌ نصف سنويّةٍ

تعنى بمناقشة ملفّاتٍ تخصصيّةٍ في الشأن العراقيّ
تصدر عن مركز المنصّة للتنمية المستدامة

العدد الثاني – ملفّ الانتخابات – تشرين الثاني 2023

أوراق سياساتية

- الإدارة الانتخابية المهنية والكفوءة تحقّق انتخابات موثوقًا فيها-سربست مصطفى رشيد
- التمثيل النسبيُّ للمرأة للعراقية (الكوتا التشريعية) بين الفرص والتحديات- د. بشرى زويني

مقالات

جدل مقاعد الأقليَّات يهدِّد بتأجيل انتخابات إقليم كردستان- سركوت شمس الدين

ملخصات

ملخص كتاب أشكال النظم الانتخابية

إضاءات وتحليلات

الانتخابات بالأرقام

آراء الخبراء المختصين

استبانة الخبراء

مؤشّرٌ دوليٌّ

تصنيف العراق في التقرير العالميّ لنزاهة الانتخابات - غزوان المنهلاوي

أوراق سياساتية

دور الأنظمة الانتخابية
في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق

- د. عبد العزيز عليوي العيساوي
- اكاديمي متخصص في الشؤون الانتخابية، له مؤلفات عديدة ركزت على الانتخابات والديمقراطية، ولديه خبرة في مجال والتدريب وتقديم الاستشارات في الشان الانتخابي.

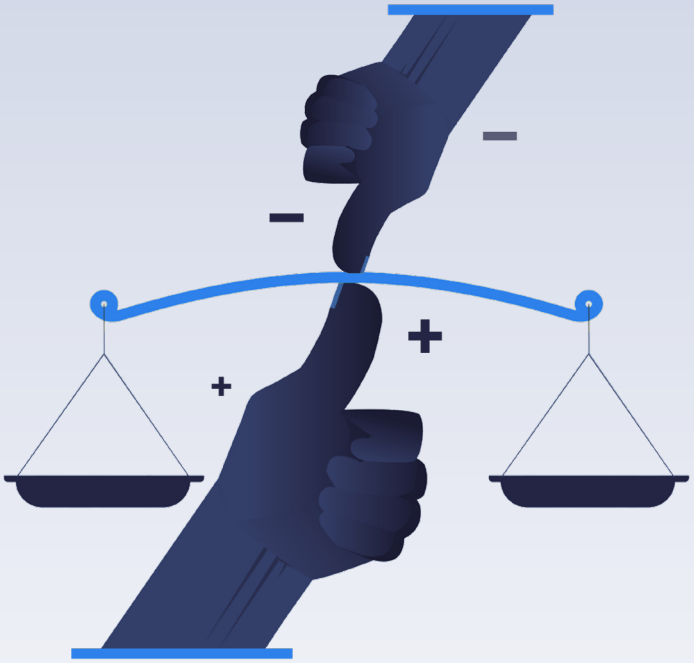

الملخَّص التنفيذي

- شهد العراق بعد عام 2003 تحولاً سياسيًّا جذريًّا وغير مسبوق، لكن التجربة الديمقراطية في العراق ظلت تعاني من عدم الاستقرار السياسي الذي أفقد الديمقراطية في العراق جزءًا من بريقها في ظلِّ استمرار الصراعات والخصومات والتنافس الذ ي يتجاوز أحيانًا الحدود التي وضعتها له القيم الديمقراطية. واعتمدت التجربة العراقية على نظم انتخابية غير مستقرة مِمَّا انعكس على الانتخابات، ومن ثَمَّ على الحالة السياسية بشكل عام، حتى بات النظام الانتخابي في العراق مرتكزًا أسياسيًّا لتحقيق الاستقرار السياسي من عدمه.
- تستعرض هذه الورقة مخرجات العلاقة بين النظم الانتخابية التي طُبِّقت في العراق بعد عام 2003 والاستقرار السياسي الذي اختلف بين حكومة وأخرى، إذ إنَّ العلاقة بينهما وثيقة، فالنظام السياسي هو الذي يتولَّى مهمة صياغة النظام الانتخابي، وفي يوم الانتخاب يبدأ تأثير النظام الانتخابي في استقرار العملية السياسية، ومثَّلت الأحداث التي أوصلت العراق إلى مرحلة الانسداد السياسي الخطير بعد انتخابات 2021 خير دليل على ذلك؛ لأنَّ جزءًا من المسؤولية أُلقيت على عاتق النظام الانتخابي الذي اعتمد على تعدُّد الدوائر الانتخابية للمرَّة الأولى، وأسهمت هذه الآلية بفوز التيار الصدري في الانتخابات بفارقٍ كبيرٍ عن أقرب منافسيه، مِمَّا شجَّعه على طرح شعار حكومة الأغلبية الذي قُوبل برفض واسع من القوى الأخرى التي ظلَّت صامدةً حتى انسحاب التيار الصدري من العملية السياسية ثم قيامها بتشكيل الحكومة في تشرين الأول 2022.
- وخلصت الورقة إلى توصيات متعددة تمحورت حول ضرورة اعتماد نظامٍ انتخابيٍّ يحقِّق الحدَّ الأدنى من العدالة الانتخابية يرضى به الناخبون والمرشحون، مِمَّا يحقِّق نسبةً مقبولةً من الرضا والتي يمكن أن تكون كفيلةً بتحقيق الاستقرار السياسي الذي مرَّ بهزات متعدِّدة بعد عام 2003.

أوراق سياساتية

أولاً: الأنظمة الانتخابية والاستقرار السياسي

- إنَّ العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والاستقرار السياسي في الدول الديمقراطية وثيقةٌ، وكانت سببًا في تحقيق الاستقرار السياسي في الدول التي تمكَّنت من صياغة قوانين انتخابية تتناسب مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنَّ بعض هذه الأنظمة تُتَّهم بأنَّها وراء حالة عدم الاستقرار التي تشهدها دول أخرى.

- ويُعرف النظام الانتخابي أنَّه الآلية التي يتمُّ من طريقها تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد في السلطة التشريعية. أمَّا الاستقرار السياسي؛ فإنَّه يمثِّل قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات بنجاح وإدارة الصراعات السياسية بشكلٍ متوازنٍ يضمن ديمومة عمل النظام السياسي ومنع أيِّ تحديات يمكن أن تواجهه.

- وهنا تبرز أهمية النظام الانتخابي بوصفه مُحدِّدًا للاستقرار السياسي، فقد يزيد من قدرة النظام السياسي على مواجهة الأزمات أحيانًا، وقد يمثِّل هو بحدِّ ذاته أزمةً تواجه النظام السياسي، مِمَّا يعني أنَّ الاختيار السليم للنظام الانتخابي يؤثر بشكل مباشر في مستوى الاستقرار السياسي.

- وتعدُّ عملية اختيار النظام الانتخابي الملائم من أصعب المهام الملقاة على عاتق النظام السياسي؛ لما يترتَّب على ذلك الاختيار من انعكاسات على حاضر العملية السياسية ومستقبلها في الدولة المعنيَّة. وتُصنَّف عملية اختيار النظام الانتخابي أنَّها عمليةٌ سياسيةٌ لقدرته على حلِّ النزاعات وتنظيم التنافس بين الأحزاب السياسية، وهو بذلك يختلف عن مجرَّد كونه سؤالاً أو استشارةً يمكن أن يجيب عنها المختصون أو الباحثون.

- هناك أكثر من (200) نوع للأنظمة الانتخابية في العالم تندرج ضمن ثلاثة عنوانات رئيسة، هي: نظم الأغلبية، نظم التمثيل النسبي، والنظم المختلطة، فضلاً عن اختلاف تطبيق هذه الأنظمة من دولة إلى أخرى، وارتباط نجاح النظام الانتخابي من عدمه بالظروف السياسية السائدة، وهي أمور تصعِّب عملية قياس العلاقة المباشرة بين النظام الانتخابي والاستقرار السياسي، لكنَّ ذلك يمكن أن يتمَّ بشكل نسبي من طريق توضيح ميزات وعيوب النظم الانتخابية المرتبطة بطبيعة عمل النظام السياسي

جدول رقم (1): ميزات وعيوب النظم الانتخابية

نوع النظام الانتخابي	الميزات	العيوب	يُطبّق في:
نظام الأغلبية	- دعم برلماني للحكومة - تفعيل دور المعارضة - الحدّ من الفوضى الحزبية	- إقصاء الأحزاب الصغيرة - ضعف دور المرأة والأقليات	أكثر من 100 دولة
نظام التمثيل النسبي	- تعدُّد الأحزاب السياسية - رفع نسبة المشاركة - تمثيل أفضل للمرأة والأقليات	- تراجع دور المعارضة - عدم الاستقرار الحكومي - تشكيل الحكومات الائتلافية	70 دولة
النظام المختلط	- تعدد الأحزاب السياسية - تمكين التوافقية المنضبطة - التقليل من هدر الأصوات	- التعقيد وصعوبة الفهم - تقليل فرصة نسبية النتائج	70 دولة

المصدر: اندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسَّسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

- وبعد عام 2003 شهد العراق تغييرات سياسية جذرية مهَّدت لانتقاله إلى الديمقراطيةً، رافقها انهيارُ لمؤسسات الدولة، وحدوث انقسامات سياسية، واختلاف في مستوى التفكير، وبروز قوى سياسية مؤثِّرة تتنافس على السلطة، الأمر الذي حتَّم الذهاب نحو التأسيس لنظامٍ سياسيٍّ جديدٍ يضمن التعدُّدية الحزبية ويحقِّق الاستقرار السياسي، فكانت البداية من الانتخابات التي كان يُنظر إليها على أنَّها المخرج من حالة اللا استقرار التي شهدها العراق في بدايات التحوُّل الديمقراطي.

- وجرت أوَّل انتخابات بالعراق في 30 كانون الأول 2005 لانتخاب الجمعية الوطنية وكان الجدل واسعًا بشأن طبيعة نظامها الانتخابي حتى تم التوصُّل إلى اعتماد العراق بأكمله دائرة انتخابية واحدة ضمن نظام التمثيل النسبي
في محاولةٍ لاحتواء جميع المشاركين وضمان عدم هدر أصواتهم، وبالنتيجة الحصول على مقبولية لنتائج الانتخابات من قبل الفائزين والخاسرين.

- واستمرَّ النقاش بشأن النظام الانتخابي في العراق في التجارب الانتخابية المتعاقبة بعد أن وصلت أطراف العملية السياسية إلى قناعةٍ مفادها أنَّ وظيفة النظام الانتخابي جوهرية، سواء كانت على مستوى التجربة الديمقراطية بشكل عام أم العملية الانتخابية على وجه التحديد؛ لأنَّ هذا النظام يمثِّل مدخلًا لتحقيق استقرار أو زعزعة النظام السياسي، وهذا ما حدث بالفعل، إذ إنَّ الجدل حول طبيعة النظام الانتخابي الذي يمكن أن يحقِّق الاستقرار السياسي في العراق ما زال قائمًا حتى اليوم.

ثانيًا- النظام الانتخابي العراقي عقدان من البحث عن الاستقرار

- لم يكن النظام الانتخابي في العراق يحظى بأهميةٍ كبيرةٍ عند بدء التحوُّل الديمقراطي الذي شهد أولى تجاربه في انتخاب الجمعية الوطنية في 30 كانون الثاني 2005،

لكنَّ أهميته بدأت تتصاعد تدريجيًّا بعد أن ساد الاعتقاد بأنَّ النظام الانتخابي لا يُعدُّ مجرَّد فِقْرات قانونية تسهِّل عملية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد، بل هي مؤثّر أساسي في العملية السياسية؛ كون الاستقرار مرتبطًا بطبيعة النظام الانتخابي ومخرجاته.

- وأخفقت جميع محاولات الوصول إلى نظام انتخابي يحقِّق الإجماع في العراق، وبعد أن كان نظام التمثيل النسبي غير مرضٍ للأحزاب الصغيرة والمستقلين التي كانت تعتقد أنَّها لم تكن تمتلك فرصةً للفوز؛ فإنَّ نظام الصوت الواحد غير المتحول الذي جرت بموجبه انتخابات 2021 لم يكن هو الآخر مرضيًا للقوى السياسية التقليدية التي ترى أنَّه وراء حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدها العراق في عامي 2021 و2022، مِمَّا دفع للمطالبة بتغييره والبحث عن نظام يتناسب مع الحالة العراقية.وبعد أن توصَّلت القوى السياسية التي تمتلك كتلًا برلمانيةً في البرلمان إلى اتفاق على تعديل قانون الانتخابات جرى اعتماد آلية سانت ليغو مجدَّدًا لإجراء انتخابات مجالس المحافظات نهاية العام 2023 وكذلك انتخابات مجلس النواب المقبلة التي لم يُحدَّد موعدها بعد. ومن أبرز ما جاء به التعديل هو زيادة حجم الدائرة الانتخابية لتكون كلُّ محافظةٍ دائرةً انتخابيةً كما كان معمولًا به قبل انتخابات 2021، وقُوبل هذا التعديل بالرفض من قبل أحزاب صغيرة وناشئة ومستقلين برَّروا رفضهم بأنَّ قانون الانتخابات بآلية سانت ليغو يحرمهم من فرصة الفوز التي حصلوا عليها في نظام الصوت الواحد غير المتحوّل الذي اعتُمد في الانتخابات السابقة.

- وعلى الرغم من التغيير النسبي المحدود الذي شهدته خريطة القوى البرلمانية المؤثرة في انتخابات 2021 فإن تأثير هذا التغيير كان محدودًا، ولم تتمكَّن الأحزاب الجديدة من تشكيل كتلةٍ موحَّدةٍ قادرةٍ على تحقيق التوازن السياسي، ولم تتمكَّن أيضًا من تمرير التشريعات التي وعدت بها جماهيرها أو حتى منع تشريع أو تعديل بعض القوانين ومن بينها قانون الانتخابات، مِمَّا يعني أنَّ العراق لا يزال يدور ضمن أزمة العلاقة بين النظام الانتخابي والاستقرار السياسي والتي يوضِّحها الجدول التالي بشكلٍ أكثر تفصيلًا.

جدول رقم (2): النظم الانتخابية العراقية والاستقرار السياسي

الانتخابات	قانون الانتخاب	نسبة المشاركة	شكل الحكومة	مستوى الاستقرار السياسي
انتخابات 2005/1/30	التمثيل النسبي/ الباقي الأقوى	%58	توافقي	استقرار سياسي ناشئ
انتخابات 12/15/ 2005	التمثيل النسبي/ الباقي الأقوى	%76	توافقي	استقرار سياسي نسبي
انتخابات 2010	التمثيل النسبي/ الباقي الأقوى والقاسم الانتخابي	%62	توافقي	أزمات هددت الاستقرار السياسي
انتخابات 2014	التمثيل النسبي/ سانت ليغو	%61	توافقي	استقرار سياسي نسبي
انتخابات 2018	التمثيل النسبي/ سانت ليغو	%44	توافقي	تذبذب الاستقرار السياسي
انتخابات 2021	الصوت الواحد غير المتحول	%43	توافقي	استقرار سياسي افضل

من إعداد الباحث بالاعتماد على نسبة المشاركة التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

وبحسب الجدول السابق فإنَّ قياس مستوى الاستقرار السياسي اعتمد على أكثر من مؤشّر أبرزها التزام الفائزين والخاسرين بمخرجات العملية الانتخابية الذي كان متوفرًا إلى حدٍّ ما في أول تجربتين قبل أن يشهد هذا المؤشِّر انتكاسةً في انتخابات 2010 التي طالبت فيها القائمة العراقية بحقِّها في تشكيل الحكومة؛ كونها الفائز الأول، بينما تمسَّك ائتلاف دولة القانون بحقِّه في تشكيلها؛ كونه الائتلاف الذي شكَّل الكتلة البرلمانية الأكبر لينتهي الجدل لصالح الأخير.

كذلك شهدت الحقبة التي تلت انتخابات 2018 تراجعًا في مستوى الاستقرار الناتج من عدم الرضا بمخرجات الانتخابات.

فضلاً عن أنَّ قياس الاستقرار السياسي أخذ بالحسبان العلاقة بين القوى السياسية المؤثرة التي وصلت إلى أسوأ حالاتها بعد انتخابات 2010 و2018، وهذا لا يعني غياب التوتُّر في التجارب الانتخابية الأخرى، لكنَّه كان أقلَّ حدًّا من المثالين السابقين. وعلى سبيل المثال شهدت الأشهر التي أعقبت انتخابات 2021 توترًا سياسيًّا كبيرًا وصل إلى مرحلة ما عُرف حينها بـ "الانسداد السياسي"، قبل أن ينسحب التيار الصدري لتقوم بعدها القوى السياسية المتبقية بتشكيل تجمع سياسيٍّ واسع سُمِّي "ائتلاف إدارة الدولة" تمكَّن من تشكيل الحكومة خلال فترة قياسية مقارنةً بالحكومات السابقة، وهو ما أدَّى بالنتيجة - وفقا لمفاهيم العلوم السياسية - إلى تحقيق استقرار سياسيٍّ أعقب أشهر من التوتُّر؛ بسبب وجود ائتلافٍ، إذ تتمتَّع الحكومة بدعم هذا الائتلاف الكبير، فضلاً عن وجود كتلة برلمانية تمثِّل الأغلبية تقف إلى جانبها وتحول دون أن تكون هناك معوقات لعملها يمكن أن تأتي من السلطة التشريعية.

وإنَّ تحليل الأرقام والنِّسب التي جاء بها الجدول يوضِّح أنَّ النظام الانتخابي مؤثِّر في نسبة المشاركة في الانتخابات وشكل الحكومة، ومن ثَمَّ فإنَّ ذلك يؤثِّر في قدر الاستقرار السياسي المتحقِّق.

والمتتبعُ لنسبة المشاركة في الانتخابات يلاحظ أنَّ هذه النسبة قد تراجعت بشكلٍ ملحوظٍ من انتخابات مجلس النواب التي جرت نهاية عام 2005 حتى وصلت إلى ادنى مستوياتها في الانتخابات الأخيرة التي جرت عام 2021، مِمَّا يعني أنَّ طبيعة آليات الانتخاب لم تكن دافعةً باتجاه المشاركة على الرغم من التنويع بالنظم الانتخابية المتبعة وآليَّاتها من التمثيل النسبي بالباقي الأقوى والقاسم الانتخابي إلى التمثيل النسبي بآلية سانت ليغو، وأخيرًا نظام الصوت الواحد المتحول الذي اعتمد الدوائر المتعدِّدة والفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية.

وعلى الرغم من تنويعها والانتقال بين نظام انتخابي وآخر فإنَّ ذلك لم يؤثر في شكل الحكومات المتعاقبة التي بدأت توافقيةً في عام 2005 وما زالت كذلك، مِمَّا يعني أنَّ آليات الانتخاب أخفقت حتى اليوم في أن تكونَ حلًّا يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي الذي يبدأ من الاستقرار الحكومي، وهذا لا يعني القول إنَّ الحكومة التوافقية لا تناسب الوضع العراقي، لكنَّ الذي تريد هذه الورقة الإشارة إليه هو أنَّه لم تكن هناك فائدةٌ من تغيير النظم الانتخابية غير المدروسة ما دامت الحكومات في كلِّ الأحوال ستكون توافقية.

- إنَّ وجود حكومات توافقية متكررة لا يعني أنَّها حقَّقت النسبة نفسها من الاستقرار السياسي، إذ تعدُّ الحكومة الحالية الأكثر استقرارًا بين الحكومات السابقة، بينما لم تتمكَّن الحكومة التي تلت انتخابات 2018 من الصمود أكثر من عام، مِمَّا يعني أنَّ البحث عن الاستقرار السياسي ينبغي أن يتمَّ من طريق أبواب متعددة من بينها النظام الانتخابي

- وإذا أخذنا بالحسبان آخر التجارب الانتخابية فإنَّ الانسداد السياسي الذي أعقب انتخابات 2021 نتج من قانون الدوائر المتعدِّدة في نظام الصوت الواحد غير المتحول الذي فرضته احتجاجات 2019، مِمَّا يعني أنَّ الحلَّ في العراق مرتبطٌ بالإطار القانوني للانتخابات، بعد أن أظهر المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي لعام 2022 أن (16%) فقط من العراقيين المبحوثين وجدوا أنَّ الدوائر المتعددة التي طُبِّقت في انتخابات 2021 قربت بين الناخبين والمرشحين، مِمَّا يؤشِّر خللاً واضحًا في أحد أهمِّ المعايير الدولية للانتخابات النزيهة وهو إطارها القانوني.

- إنَّ مرور عقدين على عدم الاستقرار السياسي في العراق وإن كان قد أفرز عددًا من التقلبات التي أضرَّت بالعملية السياسية، لكنَّه يدفع للتفكير بالبحث عن حلولٍ جديةٍ تحقِّق الاستقرار وفي مقدمتها النظام الانتخابي.

- وبعد أن أخفق التغيير العاطفي لقانون الانتخابات في 2019، فضلاً عن وجود عدد غير قليل من الملاحظات قد سُجِّل على مسيرة النظام الانتخابي العراقي، فضلاً عن عدم الاستقرار في مختلف المجالات؛ فإنَّ كلَّ ذلك يدفع باتجاه التفكير بالبحث عن نظامٍ انتخابيٍّ تتحقَّق فيه عدد من الشروط المهمة:

1- أن يكون متناسبًا مع ظروف العراق الحالية.

2-أن يأخذ بالحسبان التغييرات المستقبلة التي يمكن أن يشهدها العراق على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3-أن يكون منطلقًا من الواقع بعيدًا عن الافتراضات ونجاحات التجارب الأخرى.

4-أن يكون النظام الانتخابي "سهلاً ممتنعًا"، بمعنى أن يكون مفهومًا من قبل جميع الناخبين والمرشحين، وفي الوقت نفسه لا يمكن لأحد اختراقه أو التلاعب بمخرجاته.

5- والأهمُّ من كلِّ ما تقدَّم أن يكون قد طُبِّق أو طُبِّق جزءٌ منه في العراق فعلاً؛ للاستفادة من إيجابيات وسلبيات التجربة الفعلية بعيدًا عن التوقعات؛ لأنَّ التجربة الديمقراطية لم تعد تحتمل وقتًا أطول يتضمَّن محاولات أخرى تجازف بالقدر المتحقِّق من الاستقرار السياسي، ويمكن أن يكون التمثيل النسبي المنطلقَ الأساس للتعبير عن النظام الانتخابي الأنسب في المرحلة الحالية التي تراعي وجود تنوعٍ لا بدَّ من احتوائه، فضلاً عن وجود أغلبيةٍ سياسيةٍ وبرلمانيةٍ متمسّكةٍ به.

ثالثًا - تغيير قواعد اللعبة .. من التقلُّب إلى الاستقرار

- يقدّم روبرت دال في كتابه (عن الديمقراطية) عددًا من النصائح المهمة للدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي؛ بسبب طبيعة نظمها الانتخابية

- أول هذه النصائح الإسراع في استبدال النظام الانتخابي في حال وُجدت حاجة لذلك، والنصيحة الأخرى هي أنَّ النظام الانتخابي يجب أن يتمَّ تصميمه وفقًا للمزايا الخاصة للدولة من حيث الثقافة والتقاليد والتاريخ، والثالثة تدعو إلى دراسة جميع البدائل بعناية من طريق الاستعانة بخبراء أثبتوا جدارتهم في مجال النظم الانتخابية.

- كذلك أشار دال إلى أنَّ تطبيق هذه النصائح ينبغي أن يرافقه أخذ كلِّ شيء بالحسبان، وعدم الخشية من الابتكار، والعمل من أجل كسب قبول الناخبين واللاعبين السياسيين، وتشجيع وجود أحزاب سياسية متماسكة؛ لأنَّ التماسك يحقِّق الاستقرار السياسي.

شكل (1): نصائح النظام الانتخابي الذي يحقّق الاستقرار

من إعداد الباحث

- إنَّ الاستقرار لا يمكن أن يتحقَّق ما لم يكن هناك جمهورُ يثق بمشروعية مخرجات النظام الانتخابي، وكذلك أحزاب تمنح الفرصة لنفسها وللآخرين بالمشاركة والحصول على تمثيل نيابي، كما حدث في تجارب لدول أخرى حقَّقت الاستقرار السياسي بعد تغيير نظامها الانتخابي، مثل ألمانيا التي انتقلت من الصوت الواحد غير المتحول إلى النظام المختلط، وكذلك جنوب إفريقيا التي غادرت نظام الأغلبية وتوجَّهت نحو التمثيل النسبي.

- ومن أجل ضمان التسوية السياسية بين القوى العراقية، وكسب الحدِّ الأدنى من الرضا الشعبي على النظام الانتخابي، فإنَّ العراق لتجربة واقعية تضمن تمثيل القوى الكبيرة والمتوسِّطة والصغيرة في السلطة التشريعية والمجالس المحلية، وبعد الاطلاع على التجارب العالمية وما تم تطبيقه في التجربة العراقية فإنَّ الانتقال من التقلُّب إلى الاستقرار يتطلَّب تغيير قواعد اللعبة السياسية مع الإبقاء على التمثيل النسبي منطلقًا لأيِّ نظام انتخابي يتمُّ تبنيه لضمان حصول فئة سياسية على ما يناسبها من أصوات، ومن ثَمَّ فإنَّ الجماهير التي انتخبت هذه الفئة ستشعر أنَّها ممثلة من طريق المرشحين الذين انتخبوا من قبلهم، وأنَّ وجود اعتراضات من قبل بعض الأطراف على آلية سانت ليغو لا يمكن أن يكون مبررًا لإلغاء نظام التمثيل النسبي من الأساس.

- وبالنتيجة فإنَّ الذهاب نحو الآلية المعتمدة عالميًّا لتطبيق نظام التمثيل النسبي بآلية سانت ليغو المعتمدة عالميًّا (1.4) هو الخيار الأنسب للعراق على المدى القريب، والمقصود به انتخابات مجالس النواب وما بعدها؛ كون أمر انتخابات مجالس المحافظات قد حسم قانونيًّا بآلية (1.7)؛ كون الطريقة العالمية أثبتت نجاحها في تعزيز الديمقراطيات التحالفية القائمة على أساس تشكيل الحكومات من قبل خليط من الأحزاب الفائزة في الانتخابات؛ لأنَّ التجربة العراقية أثبتت عدم القدرة على تحقيق الإجماع تجاه القضايا المصيرية واستخدام الفيتو المتبادل الذي يوصل إلى طريق مسدود في كثير من الأحيان، مِمَّا يعني أنَّ التمثيل النسبي يحقِّق الاستقرار السياسي للمجتمع العراقي المتنوِّع في المرحلة الحالية؛ كونه يمثِّل بديلًا مناسبًا يمنح القوى المتنافسة فرصةً لتشكيل تحالفات تسبق الانتخابات للحصول على مقاعد، وكذلك بعد العملية الانتخابية؛ من أجل تشكيل حكومة تحظى بدعمٍ برلمانيٍّ.

خاتمة

ختامًا، توصَّلت الورقة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات حول العلاقة بين النظم الانتخابية والاستقرار السياسي

الاستنتاجات

1- إن عدم الاستقرار على نظام انتخابي واحد يحقق العدالة أدَّى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق.

2- وجود حاجة حقيقية إلى سن قانون انتخابي مقبول من المرشحين والناخبين؛ لأن هذا النظام في حال تحقَّق سيؤدي إلى الانسيابية في عمل السياقات الديمقراطية.

3- إن النظم الانتخابية في العراق لم توضع من قبل متخصِّصين بالشأن الانتخابي بل وضعتها القوى السياسية ولا سيَّما المتنفذة منها.

4- أفرزت النظم الانتخابية التي طُبِّقت في العراق خلال السنوات الأخيرة تحالفات سياسية غير منسجمة، ونادرًا ما تخلو مرحلتا أثناء الانتخابات وما بعدها من وجود الصراعات.

التوصيات

1- اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات النيابية المقبلة؛ كونه كان أقلَّ سوءًا من بقية أنواع النظم الانتخابية التي طُبقت في العراق، وينبغي أن يعتمد على آليةٍ مناسبةٍ في نظام التمثيل النسبي وأفضلها حسب الواقع الحالي هي 1.4.

2- الحرص على أن يكون النظام الانتخابي متناسبًا مع الحالة العراقية من حيث إمكانية التطبيق ونيل رضا الجماهير.

3- تضمين قانون الانتخابات الذي يجري الاتفاق عليه نصًّا يوجب تطبيقه أكثر من دورة انتخابية لضمان تأثيره في تحقيق الاستقرار السياسي.

4- الاستعانة بالخبرات الشابَّة الكفوءة؛ من أجل القيام بحملات توعويةٍ جديةٍ تثقف الناخبين وتحثُّهم على التصويت الإيجابي.

5-العمل على زيادة نسبة المشاركة من طريق الحثّ على التوجُّه إلى صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات، وعدم الانجرار وراء دعوات مقاطعة الانتخابات.

المصادر

1- عبد العزيز عليوي العيساوي، نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ط1، 2023، ص105.

2- Instability in Iraq, Center for Preventive Action, August 2023

3- المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي، مركز حوكمة للسياسات العامة 2022.

4- روبرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد الحسنية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2014، ص233.